A

الأمم المتحدة

الجمعيـــة العامـــة

Distr.
GENERAL

A/HRC/7/70
18 January 2008

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس حقوق الإنسان
الدورة السابعة
البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت

التقرير السنوي لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وتقريرا المفوضية والأمين العام

الإجراءات التي تتبعها حالياً لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في اعتماد هذه المؤسسات امتثالاً لمبادئ باريس وفي ضمان تعزيز هذه الإجراءات باستعراضهـــا دوريـــاً على النحو المناســـب، وطرق ووسائل دعم مشاركة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في أعمال مجلس حقوق الإنسان

تقرير الأمين العام*

* تُعمَّم المرفقات كما وردت باللغة المقدمة بها فقط.

(A) GE.08-40216 110208 120208

مقدمة

١- يُقدَّم هذا التقرير عملاً بمقرر مجلس حقوق الإنسان ١٠٢/٢ الذي قرر فيه المجلس أن يطلب إلى مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان "مواصلة الاضطلاع بأنشطتها، وفقاً لجميع المقررات السابقة التي اعتمدتها لجنة حقوق الإنسان وتحديث التقارير والدراسات ذات الصلة". ويوجز هذا التقرير التقدم المحرز منذ تقديم آخر تقرير بشأن اعتماد المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لدى مجلس حقوق الإنسان (A/HRC/4/92)، وينبغي قراءته بالاقتران مع تقرير الأمين العام عن المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (A/HRC/7/69)، الذي يتضمن، في جملة أمور، معلومات عن طرق ووسائل دعم مشاركة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في أعمال مجلس حقوق الإنسان.

أولاً - اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد

٢- وفقاً للنظام الداخلي للجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، تتمثل ولاية اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد في استعراض وتحليل طلبات الاعتماد المحالة إليها من رئيس لجنة التنسيق الدولية وتقديم توصيات إلى أعضاء لجنة التنسيق الدولية بشأن مدى امتثال مقدمي الطلبات لمبادئ باريس.

٣- وضماناً لتحقيق توازن منصف في التمثيل الإقليمي داخل اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد، تتكون اللجنة من ممثل عن مؤسسة واحدة من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التي اعتمدتها لجنة التنسيق الدولية في "الفئة ألف" لكل مجموعة من المجموعات الإقليمية الأربع على النحو المنصوص عليه في النظام الداخلي للجنة التنسيق الدولية، وهي تحديداً أفريقيا والأمريكتان وآسيا - والمحيط الهادئ وأوروبا. وتعين المجموعات الإقليمية أعضاءها لفترة سنتين قابلة للتجديد. وتعين اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد بتوافق الآراء أحد أعضائها رئيساً لها لفترة سنتين قابلة للتجديد. واعتباراً من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، تتألف اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد من ممثلين عن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بالبلدان التالية: كندا (الرئيس) بالنسبة للأمريكتين؛ ورواندا بالنسبة لأفريقيا؛ وجمهورية كوريا بالنسبة لآسيا والمحيط الهادئ؛ وألمانيا بالنسبة لأوروبا. وتشترك مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بصفة مراقب دائم وبصفتها كأمانة للجنة التنسيق الدولية.

٤- وقد اجتمعت اللجنة الفرعية يومي ١٩ و٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٧ ونظرت في طلبات إعادة الاعتماد التي وردت من إندونيسيا، والبرتغال، وبوليفيا، وبيرو، والفلبين، وملاوي. وتم إرجاء النظر في طلبات إعادة الاعتماد الواردة من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في بولندا، والسويد، وفرنسا، وفيجي، ونيجيريا، وهندوراس. كما نظرت اللجنة الفرعية في طلبات جديدة للاعتماد وردت من الأردن، وأفغانستان، وبوركينا فاسو، وبورتوريكو، ورومانيا. وأخيراً قامت اللجنة الفرعية باستعراض حالة اعتماد المؤسستين الوطنيتين في فيجي ونيبال ونظرت في معلومات تتعلق بالمؤسستين الوطنيتين لحقوق الإنسان في سري لانكا ونيجيريا.

٥- وعقدت اللجنة الفرعية اجتماعاً في الفترة من ٢٢ إلى ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ ونظرت في طلبات إعادة الاعتماد التي وردت من الأردن، وإسبانيا، والبرتغال، وبولندا، وتوغو، وجنوب أفريقيا، والدانمرك، ورواندا، والسنغال، وفرنسا، والفلبين، وكولومبيا، والمغرب، وهندوراس، واليونان. كما تم النظر في ظروف

السويد. ونظرت اللجنة الفرعية أيضاً في الطلبات الجديدة الواردة من أفغانستان، وجورجيا، وسلوفاكيا واستعرضت حالة الاعتماد بالنسبة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في سري لانكا، ونيبال، ونيجيريا. وانتُخِبت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في ألمانيا رئيسة للدورة الحالية.

٦- ويرد في المرفق الأول الجدول الذي يُبيِّن حالة اعتماد المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. واعترفت اللجنة الفرعية أيضاً بما يقدمه موظفو أمانة لجنة التنسيق الدولية (مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وحدة المؤسسات الوطنية) من دعم كبير وبما يتحلون به من مؤهلات مهنية عالية.

ثانياً - تحسين إجراءات الاعتماد الخاصة بلجنة التنسيق الدولية

٧- أنشأت لجنة التنسيق الدولية في الجلسة السابعة عشرة لاجتماعها السنوي، المعقودة في ١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، فريق عمل للنظر في الإجراءات المستخدمة لاعتماد المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ولإعداد ورقة مناقشة عن الموضوع تقدم إلى لجنة التنسيق الدولية. وقام الفريق العامل، الذي كان أعضاؤه أيضاً أعضاء في اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد التابعة للجنة التنسيق الدولية آنذاك، بإعداد ورقة مناقشة تتناول المواضيع التالية: (أ) تكوين اللجنة الفرعية ودورها ومسؤولياتها؛ (ب) إجراءات الاعتماد؛ (ج) موضوع المعايير أو القواعد الدنيا المحددة للاعتماد. وقدمت الورقة في الجلستين الثامنة عشرة والتاسعة عشرة للاجتماع السنوي للجنة التنسيق الدولية. وإضافة إلى ذلك، طُلب إلى الأعضاء تقديم مزيد من التعليقات المكتوبة بغرض إعداد ورقة نهائية لتقديمها واعتمادها في الاجتماع العشرين للجنة التنسيق الدولية (المقرر عقدها في نيسان/أبريل ٢٠٠٨).

٨- وفضلاً عن ذلك، ورداً على تعليقات أبديت في الجلسة التاسعة عشرة، نظر الفريق العامل في المواضيع التالية: (أ) إدراج آلية للطعن في التوصيات برفض طلبات الاعتماد في إطار إجراءات الاعتماد؛ (ب) المركز الذي ينبغي إسناده إلى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أثناء النظر في حالة اعتمادها أو أثناء الطعن في التوصيات المتعلقة بحالة الاعتماد.

٩- وعملاً بتوصيات الجلسة السابعة عشرة للجنة التنسيق الدولية، المعقودة في نيسان/أبريل ٢٠٠٦، اتفق على الشروع في عملية استعراض للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان المعتمدة فعلاً في "الفئة ألف"، كل خمس سنوات. وقد شُرع في هذه العملية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦. كما اتفق على مواصلة استعراض اعتماد المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان كل خمس سنوات اعتباراً من تاريخ الاعتماد الأول.

١٠- واعتمدت اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد، في جلستها المعقودة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، تدابير لتحسين إجراءات الاعتماد التي تتبعها، بما فيها التدابير التالية:

- إجراءات للطعن تكفل إضفاء مزيد من الشفافية على العملية التي تتبعها اللجنة الفرعية، والتقيد بالقواعد الواجبة الاتباع، ولا سيما بالنسبة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التي تعتبر أنها لا تمتثل لمبادئ باريس. وأمام مثل هذه المؤسسات ٣٠ يوماً للطعن في نتائج الاستعراض الذي تجريه اللجنة الفرعية، وتتخذ لجنة التنسيق الدولية بكامل أعضائها قراراً بشأن هذا الطعن؛

- استعراض يتسم بدقة أكثر لكل طلب من طلبات الاعتماد، بما في ذلك الوثائق والبيانات الكاملة المتعلقة بالامتثال التي تقدمها المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان قبل انعقاد الجلسة، مع موجز مفصَّل تقوم بإعداده الأمانة بتنسيق وثيق مع الجهات المعنية في مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. وتشترك المفوضية بنشاط في عمليات الاستعراض وبإمكان اللجنة الفرعية أيضاً أن تخاطب المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان نفسها، عند الاقتضاء، عن طريق المحادثات الهاتفية؛

- تقديم توصيات أكثر تركيزاً لكل مؤسسة من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (المعتمدة في الفئتين ألف وباء على حد سواء) لضمان الامتثال الكامل لمبادئ باريس - وذلك حتى قبل انقضاء الفترة الزمنية المحددة بخمس سنوات المنصوص عليها لاستعراض حالات الاعتماد؛

- نشر توصيات اللجنة الفرعية على نطاق أوسع وزيادة التوعية بها في صفوف المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وغيرها من أصحاب المصلحة، لكي تؤدي هذه المؤسسات والجهات دوراً فعّالاً في سياق إجراءات المتابعة من جانب الأمم المتحدة أو هيئات التنسيق الإقليمية التابعة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في البلد المعني. وتنشر تقارير اللجنة الفرعية أيضاً على الإنترنت (www.nhri.net).

ثالثاً - ملاحظات عامة

١١- تبعاً للممارسة التي بدأت في جلسة اللجنة الفرعية المعقودة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، استمرت اللجنة الفرعية في إبداء ملاحظات عامة تتعلق بالاعتماد. وقد أُبدِيت هذه الملاحظات العامة بشأن قضايا تفسيرية عامة أو هامة ويتمثل الغرض منها في أن تكون بمثابة مبادئ توجيهية للأعضاء بشأن الإجراءات الخاصة بطلبات الاعتماد أو بتنفيذ مبادئ باريس. وقائمة الملاحظات العامة ليست شاملة وستستمر في الازدياد من خلال استعراض اللجنة الفرعية لطلبات إضافية.

١٢- وترد قائمة الملاحظات العامة التي اعتمدتها لجنة التنسيق الدولية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، في المرفق الثاني لهذا التقرير. ولم تعتمد لجنة التنسيق الدولية حتى الآن بصورة رسمية الملاحظات العامة التي أبدتها اللجنة الفرعية في جلستيها المعقودتين في آذار/مارس ٢٠٠٧ وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، ومن المقرر أن تقوم بذلك في جلستها العشرين.

ANNEXES

Annex I

CHART OF THE STATUS OF NATIONAL INSTITUTIONS

ACCREDITED BY THE INTERNATIONAL COORDINATING COMMITTEE OF NATIONAL INSTITUTIONS FOR THE PROMOTION AND PROTECTION OF HUMAN RIGHTS

In accordance with the Paris Principles and the ICC Sub-Committee Rules of Procedure, the following classifications for accreditation are used by the ICC：

A： Compliance with the Paris Principles；

A(R)： Accreditation with reserve - granted where insufficient documentation is submitted to confer A status；

B： Observer Status - Not fully in compliance with the Paris Principles or insufficient information provided to make a determination；

C： Non-compliant with the Paris Principles.

A STATUS INSTITUTIONS

National Institution	Status	Year reviewed
Asia and the Pacific		
Afghanistan： Independent Human Rights Commission	A	October 2007 Will be reviewed in October 2008
Australia： Australian Human Rights and Equal Opportunity Commission	A	1999 October 2006
India： National Human Rights Commission of India	A	1999 October 2006
Indonesia： National Human Rights Commission of Indonesia	A	2000 March 2007
Jordan： National Centre for Human Rights	A	April 2006 March 2007 October 2007 Will be reviewed in October 2010
Malaysia： Human Rights Commission of Malaysia (SUHAKAM)	A	2002

National Institution	Status	Year reviewed
Mongolia： National Human Rights Commission of Mongolia	A	2002 - A(R) 2003
Nepal： National Human Rights Commission of Nepal	A	2001 - A(R) 2002 - A A status placed under review April 2006; under review in March 2007 October 2007 Will be reviewed in October 2008
New Zealand： New Zealand Human Rights Commission	A	1999 October 2006
The Philippines： Philippines Commission on Human Rights	A	1999 March 2007 October 2007
Republic of Korea： National Human Rights Commission of the Republic of Korea	A	2004
Thailand： Office of the National Human Rights Commission of Thailand	A	2004
Africa		
Algeria： Commission Nationale des Droits de l'homme	A	2000 - A(R) 2002 - A(R) 2003
Egypt： National Council for Human Rights	A	April 2006 - B October 2006
Ghana： Commission on Human Rights and Administrative Justice	A	2001
Kenya： Kenya National Commission on Human Rights	A	2005
Malawi： Malawi Human Rights Commission	A	2000 March 2007
Mauritius： Commission Nationale des Droits de L'homme	A	2002

National Institution	Status	Year reviewed
Morocco： Conseil Consultatif des Droits de L'homme du Maroc	A	1999 - A(R) 2001 October 2007 Will be reviewed in October 2010
Namibia： Office of the Ombudsman	A	2003 (A(R)) April 2006
Niger： Niger Commission Nationale des Droits de L'homme et des Libertés Fondamentales	A	2001 - A(R) 2002 - A April 2006 (reviewed)
Rwanda： National Commission for Human Rights	A	2001 October 2007
Senegal： Comité Sénégalais des Droits de L'homme	A	2000 October 2007 Will be reviewed in October 2010
South Africa： South African Human Rights Commission	A	1999 - A(R) 2000 October 2007
Tanzania： National Human Rights Commission	A	2003 - A(R) 2005 - A(R) October 2006
Togo： National Commission for Human Rights	A	1999 - A(R) 2000 October 2007
Uganda： Uganda Human Rights Commission	A	2000 - A(R) 2001
Zambia： Zambian Human Rights Commission	A	2003 A(R) October 2006
The Americas		
Argentina： Defensoría del Pueblo de la Nación Argentina	A	1999 October 2006
Bolivia： Defensor del Pueblo	A	1999 - B 2000 March 2007

National Institution	Status	Year reviewed
Canada： Canadian Human Rights Commission	A	1999 October 2006
Colombia： Defensoría del Pueblo	A	2001 October 2007
Costa Rica： Defensoría de los Habitantes	A	1999 October 2006
Ecuador： Defensor del Pueblo	A	1999 - A(R) 2002
El Salvador： Procuraduria para la Defensa de los Derechos Humanos	A	April 2006
Guatemala： Procuraduría de los Derechos Humanos de Guatemala	A	1999 - B 2000 - A(R) 2002
Honduras： Comisionado Nacional de los Derechos Humanos de Honduras	A	2000 October 2007
Mexico： Comisión Nacional de los Derechos Humanos	A	1999 October 2006
Nicaragua： Procuraduría para la Defensa de los Derechos Humanos	A	April 2006
Panama： Defensoría del Pueblo de la República de Panamá	A	1999 October 2006
Paraguay： Defensoría del Pueblo de la República del Paraguay	A	2003
Peru： Defensoría del Pueblo	A	1999 March 2007
Venezuela： Defensoría del Pueblo	A	2002
Europe		
Albania： Republic of Albania People's Advocate	A	2003 - A(R) 2004
Armenia： Human Rights Defender of Armenia	A	April 2006 - A(R) October 2006
Azerbaijan： Human Rights Commissioner (Ombudsman)	A	October 2006

National Institution	Status	Year reviewed
Bosnia and Herzegovina: Human Rights Ombudsman of Bosnia and Herzegovina	A	2001 - A(R) 2002 - A(R) 2003 - A(R) 2004
Denmark: Danish Institute for Human Rights	A	1999 - B 2001 October 2007
France: Commission Nationale Consultative des Droits de L'homme	A	1999 October 2006 review deferred to October 2007 October 2007
Georgia: Public Defender's Office	A	October 2007
Germany: Deutsches Institut für Menschenrechte	A	2001 - A(R) 2002 - A(R) 2003
Greece: National Commission for Human Rights	A	2000 - A(R) 2001 October 2007 Will be reviewed in October 2009
Ireland: Human Rights Commission of Ireland	A	2002 - A(R) 2003 - A(R) 2004
Luxembourg: Commission Consultative des Droits de L'homme du Grand-Duché de Luxembourg	A	2001 - A(R) 2002
Norway: Centre for Human Rights	A	2003 A(R) 2004 A(R) 2005 A(R) April 2006
Northern Ireland (UK): Northern Ireland Human Rights Commission	A	2001 - B April 2006 - B October 2006
Poland: Commissioner for Civil Rights Protection	A	1999 October 2007

National Institution	Status	Year reviewed
Portugal： Provedor de Justiça	A	1999 October 2007
Spain： El Defensor del Pueblo	A	2000 October 2007
Sweden： Ombudsman Against Ethnic Discrimination	A	1999 Requested a deferral in October 2007

A RESERVE STATUS INSTITUTIONS

National Institution	Status	Year reviewed
Asia and the Pacific		
Palestine： The Palestinian Independent Commission for Citizen's Rights	A(R)	2005
Africa		
Chad： Commission Nationale des Droits de L'homme	A(R)	2000 - A(R) 2001 - A(R) 2003 - A(R)
Democratic Republic of Congo： Observatoire National des Droits de l'Homme	A(R)	2005

B STATUS INSTITUTIONS

National Institution	Status	Year reviewed
Asia and the Pacific		
Qatar： National Human Rights Committee of Qatar	B	October 2006
Sri Lanka： Human Rights Commission of Sri Lanka	B	2000 A status placed under review March 2007 Reviewed in October 2007
Africa		
Cameroon： National Commission on Human Rights and Freedoms	B	1999 - A October 2006
Burkina Faso： Commission Nationale des Droits de L'homme	B	2002 - A(R) 2003 - A(R) 2005 (B) April 2006, March 2007

National Institution	Status	Year reviewed
Nigeria: Nigerian Human Rights Commission	B	1999 - A(R) 2000 - A October 2006 (special review) Placed under review March 2007 October 2007
Europe		
Austria: The Austrian Ombudsman Board	B	2000
Belgium: The Centre for equal opportunities and opposition to racism	B	1999
The Netherlands: Equal Treatment Commission of The Netherlands	B	1999 - B 2004
Slovakia: National Centre for Human Rights	B	October 2007
Slovenia: Republic of Slovenia Human Rights Ombudsman	B	2000
Switzerland: Federal Commission against Racism (FCR)	B	1998
Russia: Commissioner on Human Rights in the Russian Federation	B	2000 2001

C STATUS INSTITUTIONS

National Institution	Status	Year reviewed
Africa		
Benin: Commission Béninoise des Droits de L'homme	C	2002
Madagascar: Commission Nationale des Droits de l'Homme de Madagascar	C	2000 - A(R) 2002 - A(R) 2003 - A(R) April 2006 - status withdrawn October 2006
Americas		
Antigua and Barbuda: Office of the Ombudsman	C	2001
Barbados: Office of the Ombudsman	C	2001

National Institution	Status	Year reviewed
Puerto Rico: Oficina del Procurador del Ciudadano del Estado Libre Asociado de Puerto Rico	C	March 2007
Asia and the Pacific		
Hong Kong: Hong Kong Equal Opportunities Commission	C	2000
Iran: Commission Islamique des Droits de L'homme	C	2000
Europe		
Romania: Romanian Institute for Human Rights	C	March 2007
Slovakia: Slovakia Commissioner for Human Rights	C	2002

PENDING OR SUSPENDED INSTITUTIONS

National Institution	Status	Year reviewed
Africa		
Americas		
Asia and the Pacific		
Fiji: Fiji Human Rights Commission	Suspended Note: Fiji resigned from the ICC on 2 April 2007	2000 Accreditation suspended in March 2007 for review in October 2007 Commission resigned from the ICC 2 April 2007
Europe		

Annex II

General observations adopted by the ICC at its October 2006 session

1. **Application processes**： With the growing interest in establishing National Institutions, and the introduction of the five yearly re-accreditation process, the volume of applications to be considered by the Sub-Committee has increased dramatically. In the interest of ensuring an efficient and effective accreditation process, the Sub-Committee emphasizes the following requirements：

(a) Deadlines for applications will be strictly enforced；

(b) Where the deadline for a re-accreditation application is not met, the Sub-Committee will recommend that the accreditation status of the National Institution be suspended until the application is considered at the next meeting；

(c) The Sub-Committee will make assessments on the basis of the documentation provided. Incomplete applications may affect the recommendation on the accreditation status of the National Institution；

(d) Applicants should provide documentation in its official or published form (for example, published laws and published annual reports) and not secondary analytical documents；

(e) Documents must be submitted in both hard copy and electronically；

(f) All application related documentation should be sent to the ICC Secretariat at OHCHR at the following address： National Institutions Unit, OHCHR, CH 1211 Geneva 10, Switzerland and by email to： nationalinstitutions@ohchr.org； and

(g) It is the responsibility of the applicant to ensure that correspondence and application materials have been received by the ICC Secretariat.

2. **Limitation of power of National Institutions due to national security**： The Sub-Committee notes that the scope of the mandate of many National Institutions is restricted for national security reasons. While this tendency is not inherently contrary to the Paris Principles, it is noted that consideration must be given to ensuring that such restriction is not unreasonably or arbitrarily applied and is exercised under due process.

3. **Ensuring pluralism**： The Sub-Committee notes there are diverse models of ensuring the requirement of pluralism set out in the Paris Principles. However, the Sub-Committee emphasizes the importance of National Institutions to maintain consistent relationships with civil society and notes that this will be taken into consideration in the assessment of accreditation applications.

The Sub-Committee observes that there are different ways in which pluralism may be achieved through the composition of the National Institution, for example：

(a) Members of the governing body represent different segments of society as referred to in the Paris Principles；

(b) Pluralism through the appointment procedures of the governing body of the National Institution, for example, where diverse societal groups suggest or recommend candidates；

(c) Pluralism through procedures enabling effective cooperation with diverse societal groups, for example advisory committees, networks, consultations or public forums； or

(d) Pluralism through diverse staff representing the different societal groups within the society.

The Sub-Committee further emphasizes that the principle of pluralism includes ensuring the meaningful participation of women in the National Institution.

4. **Selection and appointment of the governing body**： The Sub-Committee notes the critical importance of the selection and appointment process of the governing body in ensuring the pluralism and independence of the National Institution. In particular, the Sub-Committee emphasizes the following factors：

(a) A transparent process；

(b) Broad consultation throughout the selection and appointment process；

(c) Advertising vacancies broadly；

(d) Maximizing the number of potential candidates from a wide range of societal groups；

(e) Selecting members to serve in their own individual capacity rather than on behalf of the organization they represent.

5. **Encouraging ratification or accession to international human rights instruments**： The Sub-Committee interprets that the function of encouraging ratification or accession to international human rights instruments, set out in the Paris Principles, is a key function of a National Institution. The Sub-Committee therefore encourages the entrenchment of this function in the enabling legislation of the National Institution to ensure the best protection of human rights within that country.

6. **Government representatives on National Institutions**： The Sub-Committee understands that the Paris Principles require that Government representatives on governing or advisory bodies of National Institutions do not have decision-making or voting capacity.

- - - - -